النفط والصراع السياسي في السودان

Oil and Political Conflict in Sudan

المؤلفان: عادل أحمد ابراهيم محمد ، تاج السر عثمان الحاج
Adil Ahmad Ibrahim Muhammad ،Taj-al-Sirr Othman al-Hajj

مراجعة: أسامة حسين - Reviewed by Osama Hussein

يسلّط الكتاب الضوء على قصة النفط في السودان، وآثاره على الصراع السياسي في البلاد، والصراع الإقليمي والدولي، كما يركز على ضرورة التنويع الاقتصادي، وعلى أن يكون النفط قوة دافعة للإنتاج الزراعي والحيواني والصناعي في السودان.

يقع الكتاب الذي صدرت طبعته الحديثة عن مكتبة جزيرة الورد بالقاهرة عام 2011- في سبعة فصول ومقدمة وخاتمة... ويتوقع أن يكون لاستخراج النفط في السودان أثر كبير في تنشيط حركة دفع الاقتصاد القومي وإنمائه إذا أُحسِن استغلاله.

والسودان ذو موارد طبيعية متسعة ومتنوعة، وهو البلد العريض الخصب المتمدد في بضع مئات الملايين من الفدادين الزراعية، يتوسّطها نهر النيل العظيم، وفروعه الرئيسة الخمسة.

يتناول الكتاب الذي يقع في 143 صفحة تاريخ اكتشاف النفط، وإرهاصات الصراع حوله، والشركات المتعددة الجنسيات، وصراع المصالح، وعائدات النفط السوداني، وآثار النفط في الصراع الإقليمي والدولي، وقسمة عائدات النفط في اتفاقيات نيفاشا الموقّع في عام 2005، وآثار النفط في التركيبة الاقتصادية والاجتماعية، والبترول وأثره في توقيع اتفاق السلام.

يشدّد الكتاب على أن البترول إذا أُحسِن استثمار عائداته يصبح إضافة كبيرة في إجمالي الناتج القومي المحلي، ويتقدم صادرات البلاد، ويدعم ميزان المدفوعات، واحتياطي البلاد من النقد الأجنبي، وتقوى وتتميز العملة المحلية، وبخاصة إذا صاحبت تلك الاستثمارات برامج اقتصادية.

ويوضح الكتاب أن البترول ليس سلعة عادية كغيره، بل يعدّ سلعة ذات طابع سياسي يميزه عن بقية السلع، وفقًا لأهمية دوره بوصفه طاقة إنتاجية فاعلة ومهمّة.

والسودان في حاجة إلى البترول لا لاقتناء السلع الاستهلاكية والكماليات، كما فعلت بعض الدول البترولية الإفريقية، فخسرت المعركة حتى فسدت حالها وأصبحت مدينة، بل السودان في حاجة إلى البترول لتطوير الحقول الزراعية وإنمائها في عالم الحبوب الزيتية والقطن والصمغ العربي وغيرها، في إقامة الصناعات الزراعية، كالغزل والنسيج وصناعة الزيوت والصمغ واللحوم والجلود، واستخراج المعادن كالذهب واليورانيوم والحديد والمنغنيز وغيرها، وإعدادها للتصدير.

ويدقّ الكتاب ناقوس الخطر محذّرًا من الاعتماد على ثروة البترول الناضبة فقط، ويشير إلى ضرورة مواجهة ذلك بالاعتماد على ثروة البلاد المتجددة، مثل الزراعة والثروة الحيوانية والإنتاج الصناعي، إضافة إلى حماية البيئة، والتنوع الحيوي في السودان.

ويسلط الكتاب الضوء على المتغيرات التي حدثت في تركيبة الاقتصاد السوداني، وتراجع الإنتاج الزراعي والحيواني، والمتغيرات في تركيب القوى العاملة في السودان، وظهور مدن وأسواق جديدة في بعض مناطق القطاع التقليدي.

ويشير إلى زيادة لهيب الصراع حول عائدات الثروة النفطية، وما يرتبط بذلك من دخول لخدمات الكهرباء والمياه والتعليم والمستشفيات والمطارات، وارتفاع قيمة الأرض، واستقرار الرحّل، ودخول الاقتصاد النقدي السلعي في تلك المناطق، وما يخلقه من واقع جديد.

ويوضح الكتاب أنه في إطار صراع المصالح بين الشركات المتعددة الجنسيات، تبحث دول الاتحاد الأوروبي وكندا عن أسواق لتنشط صادراتها واستثماراتها، فضلًا عن أنها ترى أحقيتها في السوق السودانية أكثر من الصين ودول جنوب شرق آسيا، كما ترى الولايات المتحدة أحقيتها بالبترول السوداني الذي اكتشفته شركة شيفرون الأمريكية.

وقد حصلت شيفرون الأمريكية على امتياز اكتشاف النفط بالسودان واستخراجه واستغلاله تصديره في عام 1974 بفضل إمكانياتها المادية الهائلة، وقد أدّت دورًا مهمًّا في عمليات التنقيب واكتشاف النفط، مستخدمة التكنولوجيا المتقدمة في تكثيف حركة التنقيب، ولاسيّما في التحليلات والأبحاث الجيولوجية، والاستعانة بالصور والخرائط التي كان القمر الصناعي الأمريكي يقوم بالتقاطها، وساعدت على تحديد الأماكن التي بها النفط السوداني.

ويدعو الكتاب إلى ضرورة التحلي بالشفافية في إبرام العقود مع الشركات المتعددة الجنسيات التي تسعى للعمل في الحقل النفطي بالسودان، لكون الشفافية تقلل من الفساد، سواء فيما يتعلق بالشركات أم الحكّام، فعلى سبيل المثال تبلغ إيرادات نيجيريا من النفط عشرات المليارات من الدولارات سنويًّا، إلا أن معظمها يذهب إلى جيوب الحكّام ورجال النظام.

ويلفت الكتاب النظر إلى أهمية أن تتضمن التعاقدات مع الشركات الأجنبية إنشاء صناعات مشتقات البترول، وقيام المعاهد والكليات المتخصصة بتدريب كادر سوداني فني وإداري لتقليص دور الشركات الوافدة في المستقبل، بالإضافة إلى التأكد من جودة المعدات والآليات التي تستوردها الشركات للعمل في مجال النفط.

ويحذر الكتاب من أن تصيب السودان "لعنة الموارد"، بسبب تدفقات البترول التي تزيد من احتمالات الصراع، والنموّ الاقتصادي المتدني، ومؤشرات التنمية البشرية الضعيفة، وسوء الحكم، وانتهاكات حقوق الإنسان، داعيًا إلى إنشاء صندوق موارد طبيعية، مثل الذي في النرويج وغيرها من الدول.

ويشدد الكتاب على أهمية أن تساعد الاستثمارات في قطاع النفط السوداني في توفير فرص للعمالة السودانية، وتدريب الكادر السوداني فنيًّا للعمل في ميدان البترول، وتقليل العمالة الأجنبية إلى أقصى حدّ.

فعلى سبيل المثال تستفيد الصين من خلال الاستثمار في النفط السوداني في تخفيض فائض العمالة في سوقها الداخلي، باستخدام الأيدي العاملة الصينية في مجال استثماراتها النفطية وغير النفطية.

بدأ الإنتاج التجاري للنفط في السودان عام 1999 في حدود 150 ألف برميل يوميًّا، ويُعَدّ خام النفط السوداني من الخامات الخفيفة التي تنخفض فيها نسبة الكبريت الملّوث للبيئة، كما أن النفط الخام يُحوَّل إلى مشتقاته المعلومة، مثل الغازولين والبنزين العادي والبوتاغاز.

ويشير الكتاب إلى أن أحد أسباب القوة الدافعة إلى الصراع المحلي والعالمي في إقليم دارفور، غرب السودان- هو أهداف الولايات المتحدة في الثروة الكامنة في السودان. ودارفور يحاذي بحيرة النفط الممتدة من إقليم بحر الغزال، مرورًا بتشاد والكاميرون، وهي من الأسباب التي جعلت أمريكا تهتمّ بتلك المنطقة، إضافة إلى ثروة دارفور المعدنية، مثل النحاس واليورانيوم، والثروة الزراعية والحيوانية.

مارست الولايات المتحدة ضغوطًا على حكومة الخرطوم؛ لإبرام اتفاق السلام مع الحركة الشعبية، وتسعى إلى التدخل في السودان، كما حدث في العراق، ولكن من غير حرب ولا احتلال عسكري سافر.

ويؤكد الكتاب أن السودان بحاجة إلى تشكيل أوسع تحالف من أجل التحول الديمقراطي، والنضال من أجل تحويل عائدات النفط إلى التنمية، وتحسين حياة المواطنين المعيشية، وتوفير فرص العمل للعاطلين، وتحقيق الديمقراطية السياسية والاقتصادية والاجتماعية الثقافية، باعتبار أن ذلك يوحّد البلاد على أسس طوعية وديمقراطية، إضافة إلى تحقيق الحكم الذاتي والتنمية المتوازنة بين كل أقاليم البلاد.

يدعو الكتاب السودان إلى استغلال موارد البترول بما يلبّي احتياجات شعبه في التعليم والصحّة والخدمات، وتطوير الإنتاج الزراعي والصناعي والحيواني... وللتخلص من لعنة النفط يتعين الاهتمام بالقطاع الزراعي والحيواني في السودان؛ لأنه المصدر الأساسي للفائض الاقتصادي اللازم للتنمية.

ويؤكد أن النفط عامل مُهمّ لتطور قوى عمل جديدة في السودان، وظهور فئات رأسمالية جديدة، كما أنه سيكون أحد مصادر التراكم الرأسمالي، وسوف يتصاعد نضال الحركة الجماهيرية من أجل تحويل عائدات النفط إلى دعم التنمية الزراعية، والصناعة والزراعة والتعليم والصحة والخدمات، وهذا مطلب أساسي من مطالب الحركة الجماهيرية في البلاد، الأمر الذي يتطلب الشفافية حول عائدات النفط.